أهمية تطوير أساليب الدفع الالكتروني في ترقية ودفع الاقتصاد الافتراضي في الدول النامية

أ.عبد الرزاق بوعزيز
جامعة المدية
boua_a2007@yahoo.fr

ا. بعيليش حرمه
جامعة بومرداس
bouaziz_a@maktoob.com

مقدمة:

إن الاستخدام الموسع لشبكة الانترنت خاصة في مجالات الأعمال أدى إلى ظهور وتطور مفاهيم جديدة مثل الاقتصاد الافتراضي الذي أفرز واقعا تجاريا جديدا وسم بالتجارة الالكترونية. هذه الأخيرة التي كانت نتاج التطور التكنولوجي المستمر الذي رافق التوسع التجاري الدولي الجديد، وتزايد تنوع متطلبات الأفراد والمؤسسات نحو المنتجات المحلية والدولية.

إن هذا الإطار الجديد من الاقتصاد الافتراضي في التعامل التجاري أدى إلى تطور آليات جديدة لتسوية المدفوعات الدولية فيما بين المؤسسات الاقتصادية فيما بينها أو بينها وبين الأفراد أو بين الأفراد بعضهم البعض. ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسة لهذه المداخلة:

***أين تبرز أهمية وسائل الدفع الالكتروني في دفع وترقية التجارة الالكترونية؟و كيف تستطيع الدول النامية عموما والجزائر خصوصا التفاعل مع هذه الآليات الجديدة من أجل الانخراط في الاقتصاد الافتراضي؟**

وقد تم تقسيم هذه المداخلة الى المحاور الآتية:

- **قراءة في أساليب الدفع الالكتروني الحديثة.**
- **التجارة الالكترونية كشكل للاقتصاد الافتراضي.**
- **الجزائر وأستعمال أساليب الدفع الالكتروني لتحفيز العمل بالتجارة الالكترونية.**

أولا: قراءة في أساليب الدفع الالكتروني الحديثة:

إن الوفاء بالالتزامات المالية من قبل المشتري لقاء السلع والخدمات التي استوردها من البائع يطلق عليها اصطلاحا الدفع في التجارة الدولية، إذ تختلف طرق تسديد أثمان السلع والخدمات التي يقدمها طرف لآخر باختلاف المنطقة الجغرافية، أي الدولة التي يتواجد فيها المتعاملان(البائع والمشتري).أو باختلاف درجة تطور الدولة وتحكمها في التقنيات التكنولوجية الحديثة المستعملة في مجال التجارة الخارجية اعتمادا على شبكة الانترنيت، أي ما يعرف بالدفع الالكتروني.

تبرز أهمية أساليب الدفع الالكتروني الحديثة بشكل واضح في الوقت الراهن الذي يشهد علاقات اقتصادية دولية واسعة ومتزايدة، وباعتبار أن هذه الأدوات تمثل عنصرا أساسيا لسداد قيمة النشاطات الاقتصادية المعاصرة في وقت تنامت وتزايدت فيه المبادلات التجارية الدولية.

ـ أ ـ أساليب الدفع التقليدية:

تتنوع الطرق التقليدية التي يتم بها تحصيل الحقوق بين المتعاملين على أساس مدى معرفة المصدر بالمستورد ومدى الثقة المتبادلة بينهما، وكذا طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلدين1.

1ـ طريقة الدفع بموجب المبادلة أو المقايضة:

تستخدم هذه الطريقة في تمويل بعض العمليات التجارية التي يحتاج طرفي المعاملة فيها إلى لسلع وخدمات متبادلة وذلك بإجراء مقاصة بين الحسابين أو إتباع نظام الحصص التي تطبقها بعض الدول في معاملاتها التجارية.وتعتبر من أقدم الطرق المستخدمة في الدفع على اعتبار أنها تطوير لنظام المقايضة التي كان الإنسان الأول يتبعها في الحصول على احتياجاته وتسويق لمنتجاته .

2ـ الدفع مقدما: حيث يقوم المستورد بدفع قيمة البضاعة مقدما للصدر كشرط أساسي لشحنها وإرسال مستنداتها للمستورد وتكون عملية الدفع إما نقداُ أو بشيك أو بموجب حوالة بنكية صادرة أو تحويل إلكتروني.

3ـ الدفع عند الاستلام: يقوم المصدر بشحن البضاعة إلى المستورد ويطلب منه تحويل قيمتها عند استلامها أو قبول الكمبيالة المرفقة مع بوليصة الشحن.

4ـ الكمبيالة المستندية: ينتشر استخدام الائتمان المستندي عادة كواحدة من طرق الدفع في التجارة الخارجية خاصة عندما يتعلق الأمر بالبضاعة المشحونة بحراُ ، والكمبيالة المستندية سواء كانت للتصدير أو الاستيراد تتم بقيام أحد أطراف التعاقد بسحب كمبيالة مستندية وخصمها لدى البنك الذي يتقرر له الرهن على البضاعة بتسلمه المستندات المختلفة لها والمرفقة بالكمبيالة.

5ـ الاعتمادات المستندية: هو آلية مصرفية يقوم من خلالها البنك بإصدار تعهد كتابي بناء على طلب عميله المستورد(المشتري) يلتزم فيه بالوفاء بالدفع أو قبول كمبيالات للمصدر (البائع) في حدود مبلغ معين وذلك مقابل استلام البنك لمستندات الشحن المنصوص عليها في الاعتماد والمطابقة تماماُ لشروطه.

ـ ب ـ أساليب الدفع الحديثة (الدفع الإلكتروني):

الدفع الإلكتروني هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج الإلكترونية التي تهدف لتسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان الوفاء بالالتزامات بين المتعاملين. وتدعم خاصية الدفع الإلكتروني حزمة من الوسائل عديدة وسريعة التطور، ونتعرض لأهم أنواعها فيما يلي2:

1ــ البطاقات الائتمانية مسبقة الدفع:

هي أداة دفع وسحب نقدي، تصدرها البنوك التجارية أو المؤسسة المالية، تحوي رصيد ائتماني بمبلغ محدد مودع من طرف صاحب البطاقة وتعطي لحاملها الحق من الشراء بالأجل على ذمة مصدرها، ومن الحصول على النقد اقتراضاً من مصدرها أو من غيره بضمانه، وعند القيام بالشراء باستخدام هذه البطاقة يتم الخصم من الرصيد الائتماني المتوفر بها مباشرة.

2ــ التحويل الالكتروني:

تتمثل هذه الطريقة في القيام بتحويل مبلغ معين من حساب المدين إلى حساب الدائن، ويتولى ذلك الجهة التي تقوم على إدارة الدفع الالكتروني وهي غالبا البنك.

3ــ البطاقات البنكية (النقود البلاستيكية):

وهي البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية التي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها كالكارت الشخصي أو الفيزا (Visa)، والماستركارد (Master card) و(American Express) بدلا من حمل النقود التي تعرض للسرقة والتلف3.وتتنوع هذه البطاقات لعل أهمها:

أــ بطاقات السحب الآلي cash card:

يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه والهدف من هذا النوع من بطاقات السحب الآلي، هو رغبة البنوك في التسهيل على العملاء وتوفيرا لاحتياجاتهم من النقود، لذلك نجد البنوك تنشئ منافذ توزيع لها عن طريق هذه البطاقات في أماكن كثيرة مثل المطارات ومحطات السكك الحديدية ومراكز التسويق.

ب ــ بطاقات الشيكات Cheque guarantee card:

بمقتضاها يتعهد البنك مصدر هذه البطاقة لعميلة حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك.وذلك وفقا لشروط إصدار البطاقة وتحتوي هذه البطاقة عادة على اسم العميل وتوقيعه و رقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك بالوفاء به في كل شيك يحرره العميل.

ج ــ بطاقات الدفع Debit card:

وهي بطاقات تخول لحاملها سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبلها بموجب اتفاق مع الجهة المصدرة لها، وذلك بتحويل ثمن البضائع والخدمات من حساب العميل حامل البطاقة إلى حساب التاجر(البائع).

دــ بطاقات الائتمان Cridit card:

ويمنح فيها البنك لحاملها تسهيلات ائتمانية، حيث يستطيع استعمالها للحصول على السلع والخدمات، ويتولى البنك السداد، ثم يقوم الحامل بسداد دفعة البنك مع الفوائد خلال أجل متفق عليه، ولا تمنح

البنوك هذه البطاقات إلا بعد التأكد من ملاءة العميل أو الحصول منه على ضمانات عينية أو شخصية كافية.

ه ــ بطاقات الصرف البنكي Charge cards:

وهي وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني لدى البنوك الالكترونية، ويطلق عليها بطاقات الصراف الآلي(ATMS)، ولا تتجاوز فترة الائتمان في تلك البطاقة مدة الشهر، حيث يتعين على العميل السداد أولا بأول خلال الشهر الذي يتم فيه السحب.

وــ البطاقات الذكية Smart cards:

وهي أخر جيل من البطاقات وتحتوي على رقائق حاسوب (Chips) أو معالج (Processor) و لا تعتمد على الاتصال مع حاسوب المصرف أو الجهة المصدرة، وهذه البطاقات يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حسابه بواسطة جهاز الصراف الآلي وتخزن عليها كافة البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم والعنوان والهاتف والمصرف المصدر4.

زــ بطاقات الموندكس Monde x cards:

وهي مثال للبطاقات الذكية، تتسم بمرونة كبيرة في الاستخدام، حيث تجمع مميزات النقود الورقية التقليدية وبطاقات الدفع الالكتروني الحديثة، ويمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري طبقا لرغبة العميل أي كبديل للنقود في كافة عمليات الشراء، حيث يتم الخصم الفوري من حساب البطاقة وإضافة القيمة إلى حساب التاجر المدون على ذاكرة إلكترونية داخل نقطة البيع، تسهل تلك البطاقة العمليات التجارية لسهولة إدارتها مصرفيا بضوابط أمنية محكمة تتيح لحاملها إجراء العمليات المصرفية دون اللجوء إلى فروع البنوك، حيث يمكن التحويل من رصيد البطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى، والسحب من رصيد الحساب الجاري للعميل إلى رصيد البطاقة من خلال آلات الصرف الذاتي أو التليفون.

4ــ الوسائط الالكترونية المصرفية:

تطورت النقود مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة، وظهرت في شكل مستحدث في صورة وسائل إلكترونية يتم تداولها من خلال عدة أشكال أهمها:

أــ البنك المحمول أو الهاتف المصرفيPhone bank:

وهو مركز خدمة مصرفية هاتفية خاصة لتقديم خدمات التجزئة، وهي جزء من الأعمال المصرفية عن بعد، ويحصل العميل على خدمة معرفة الرصيد وأخر حركات على الحساب بالإضافة إلى إجراء تحويل من حساب إلى آخر ويمكن فتح حساب جديد وتلقى طلبات اقتراض وتسديد الفواتير5.

ورغم حداثة البنك المحمول إلا أنه ثبت أن هذا البنك يحقق أرباحا تعادل ستة أضعاف، ما يحققه البنك في تعاملاته التقليدية، وذلك لأن البنك المحمول يستخدم التكنولوجيا لتحسين علاقاته وتوسيع مجال

تعاملاته مع العملاء.و ذلك عن طريق التعامل مع البيانات الشخصية التي لديه عن العميل بطريقة ذكية، لكي يقوم بتسويق خدمات من نوع جديد للعملاء، لم تكن تدخل من قبل في إطار الخدمات البنكية.

وهذا البنك المحمول له مزايا ومخاطر، ومن أهم مزاياه أنه يحفف الكثير من التكاليف عن عاتق البنك، ذلك أنه يرفع عن البنك عبئ فتح فروع جديدة وكثيرة في أماكن مختلفة داخل أو خارج الدولة، وذلك لأجل تقديم الخدمة إلى عدد كبير من العملاء، والقضاء على الزحام الشديد أمام المقر الرئيسي للبنك، وذلك لأن نظام البنك المحمول ينقل البنك وخدماته المتنوعة إلى كل عميل حيثما كان، كما أن هذا البنك يحقق وفرا في الوقت والجهد.

كما يوفر هذا النظام البنكي الجديد مزيدا من الراحة للعملاء حيث يوفر عليهم عبئ الذهاب إلى مقر البنك والوقوف في طابور طويل حتى يحصل على الخدمة، كما له الوقت ويتيح له خدمات جيدة كسداد فواتير السلع والخدمات التي يحصل عليها دون عناء، والخدمات الجديدة الأخرى التي قد تتناسب مع ظروفه كوثيقة التأمين أو قروض الزواج والتعليم وغيرها من الخدمات، كما أن هذا النظام يحقق سرية الحسابات التي يرغب فيها عدد كبير من العملاء.

أما عن مخاطر البنك المحمول، فهي ذات مخاطر التكنولوجيا الجديدة، ذلك أن هناك أخطار محتملة من جراء التعامل بنظام البنك المحمول، ومنها المخاطر الناجمة عن اتساع الهوة في علاقة البنك بالعميل، وما يمكن أن يترتب عليه من عمليات افتراض دون ضمانات كافية، وتعرض البنوك كذلك لعمليات نصب، ذلك أن الخدمة البنكية عبر الانترنت يكون من الصعب مراقبتها بصورة دقيقة، وهناك كذلك تأثيره على الاقتصاد القومي من جانب حجم السيولة في الاقتصاد، ذلك أن نظام البنك المحمول يعطي العميل فرصة لأن يقوم بتحويل أمواله وبأي مبالغ بمجرد أن يضغط على زر الكمبيوتر أو التليفون خارج حدود الدولة، وذلك إلى دولة أخرى أو العكس، وفي هذه الحالة يكون من الصعب على البنك المركزي مراقبة حجم السيولة في هذه الحالة، الأمر الذي يجعل الدولة معرضة للتأثير بأزمات السيولة النقدية، سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان6.

1 - خدمات المقاصة الالكترونية المصرفية Banker's Autmated Cleaning:

حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية، وظهر نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي الذي يتم في خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف و ذلك ضمن نظام المدفوعات الالكترونية للمقاصة وهو نظام الكتروني للمقاصة ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير، وبنفس قيمة اليوم.

2 - الانترنت المصرفي:

أتاح انتشار استخدامات الانترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي Home banking حيث يتم إنشاء مقر لها على الانترنت بدلا من المقر العقاري، ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت وفي منزله، ويمكنه محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر، ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية.

ب- الوسائط الالكترونية الجديدة:

وهي صور للوفاء للتعامل عبر الانترنت ومن أهمها نظام القابض الافتراضي الأول First virtual holding والقابض Incorporated وشيك النت Cheque net.

ــ القابض عبارة وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة، ويتولى مباشرة عملية عرض السلعة أو الخدمة والتسليم والوفاء نظير عمولة معينة.

ــ الشيكات الالكترونية: تعتمد هذه الشيكات على وجود وسيط بين المتعاملين ويطلق عليه جهة التخليص Clearing House، وغالبا ما يكون البنك حيث يتم فتح الحساب وتحديد التوقيع الالكتروني للعميل، يقوم المشتري مثلا بتحرير الشيك مزيلا بتوقيعه الالكتروني ويرسله بالبريد الالكتروني المؤمن إلى البائع الذي يوقعه كمستفيد إلكترونيا ثم يقوم بإرساله إلى البنك الذي يتولى مراجعته ويخبر كل من الطرفين بتمام إجراء المعاملة المصرفية، أي خصم الرصيد من المشتري وإضافته لحساب البائع.

3ــ الدفع عن طريق حساباتPaypal :

يعتبر هذا الموقع وسيلة دفع وهو أيضا وسيلة ايداع بل وسيلة لاستقبال الاموال وهذه الخاصية فتحت مجالا واسعا لانتقال الاموال من فرد لفرد عن طريق الانترنت. و تعمل كوسيط بين البائع و المشتري وهي منتشرة عالميا لكنها غير متوفرة في كثير من الدول العربية.

4ــ الدفع عن طريق الحوالات المصرفية:

هي طريقة من طرق الدفع عن طريق التحويلات الدولية،لا وهي العملية التي يتم تحويل الأموال فيها لصالح المصدر بأمر من المستورد عن طريق القنوات البنكية من حساب لآخر.وتتم هذه التحويلات إما عن طريق البريد(الحوالات البريدية الدولية)، أو عن طريق التلكس، أو عن طريق شبكة سويفت(SWIFT).والدفع عن طريق الحوالات المصرفية هو حصول المصدر على مستحقاته من طرف المستورد عن طريق الحوالات البريدية الدولية، ويعتبر من العمليات المؤمنة وغير المكلفة والسهلة.

ــ مزايا و عيوب الدفع الالكتروني:

تقدم وسائل الدفع الالكتروني عدة مزايا للتبادل التجاري كما تكتنفها عدة مخاطر تجعل المتعاملين يتوفون من الاستعمال المفرط لها خاصة عندما يتعلق الأمر بالصفقات الكبيرة.

فمن مزاياها:

ــ أنها تحقق لحاملها سهولة ويسر في الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

ــ تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، من حيث مساهمتها في زيادة المبيعات و أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن هذا العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

ــ توسع المصدرين في إصدار هذه البطاقات مما يزيد من الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها هذه المصارف والمؤسسات المالية.

أما عيوبها فتظهر في:

ــ المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل نتيجة لزيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية لحاملي هذه البطاقات، وينجر عن ذلك عدم سداد حامل البطاقة لقيمتها في الوقت المحدد وعدم الوفاء بالتزاماته المالية.

ــ وأهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

ثانيا: التجارة الالكترونية كشكل للاقتصاد الافتراضي.

كان التطور المطرد للمعلوماتية عبر شبكة الانترنيت وانتشارها وتوسعها الأثر البالغ في إرساء البنية التحتية لعالم أعمال من نوع جديد لا سابق له في الاعمال الدولية والمحلية، فقد أصبح إنجاز المعاملات التجارية والصفقات المالية الكترونيا أمرا واقعا، ومع زيادة أعداد مستخدمي الشبكة الالكترونية للمعلوماتية الى نحو 200 مليون مستخدم حول العالم عام 2002 فقد أصبحت العمليات التجارية ذات قيمة أقتصادية أكبر وتكلفة أقل، فالبيع والشراء والاعلان والترويج وعقد الاجتماعات وتقديم العروض كذلك أصبحت أمورا مألوفة، وهي التي يطلق عليها التجارة الالكترونية7.

ويمكننا تعريف التجارة الالكترونية "بأنها شكلا من أشكال التعامل التجاري الذي يتم فيه تعامل أطراف التبادل إلكترونيا بدلا من التبادل المادي أو الاتصال الجغرافي المباشر."

كما تعرف على أنها "عملية بيع أو شراء السلع والخدمات من خلال الشبكة الحاسوبية المفتوحة كالانترنيت."8 وقد اكتسى التبادل بهذا الشكل اهمية كبيرة لدى المتعاملين التجاريين نظرا لتمتعه بجملة من الخصائص فارقت بينه وبين التبادل التجاري التقليدي منها9:

أــ غياب العلاقة المباشرة والحميمية بين الأطراف المتعاقدة،إذ أن المفاوضات في إطار التجارة التقليدية تتم بين طرفي التعاقد في مجلس العقد للاتفاق على تفاصيل العقد وإبرامه بينهما والذي قد يكون في جلسة واحدة أو عدة جلسات الى حين إتمام الاتفاق على كل التفاصيل اللازمة.على عكس التعاقد في التجارة الالكترونية الذي ليس له مجلس عقد بالمعنى التقليدي وإنما تتم الاتفاقات عن طريق

أجهزة الكومبيوتر وإرسال الرسائل الالكترونية وتلقيها من المرسل إليه والمتعلقة باستلام أوامر الشراء وتنفيذها وإرسال فواتير البيع دون تدخل العنصر البشري.

ب ــ وجود الوسيط الالكتروني (الكومبيوتر) لدى طرفي التعاقد والمتصل بشبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت).والذي يؤمن العلاقة بين المتعاملين،والذي يقوم بنقل التعبير عن الإرادة لكل من الطرفين المتعاقد ينفي ذات اللحظة رغم تباعد المكان والموطن الذي يقيمون فيه.

ج ــ السرعة في إنجاز الأعمال.إذ تم في هذه التجارة تلافي العديد من الأوراق المكتبية التي كانت تصاحب أوامر البيع والشراء وشحن البضاعة، غير أن الأمان في إرسال الرسائل الالكترونية هذه ما زال قائما ولم يتم التغلب عليه كلية.

ومما ساعد على نمو التعامل بوسائل الدفع هذه وانتشارها جملة من العوامل أهمها10:

ــ التوسع في استعمال النقود البلاستيكية،

ــ التطور الكبير في استخدام الحاسبات وبرامجها،

ــ اتساع شبكة الاتصالات الدولية (الانترنيت).

ــ الاستخدام الواسع للغة الانجليزية.

ثالثا: دور الجزائر في تطوير أساليب الدفع الالكتروني لتحفيز العمل بالتجارة الالكترونية.

تعاني دول المغرب العربي عامة والجزائر على وجه الخصوص من نقص في استخدام التجارة الإلكترونية، وهذا يرجع لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي11:

ــ الانتشار الواسع للأمية في بلادنا ، حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تحوي نسبة أمية مرتفعة نوعا ما فالإحصاءات التي تتحدث عما يفوق سبعة ملايين أمي، و بالتالي فهؤلاء لا يفقهون حتى معنى أن تمارس تجارتك عن طريق الانترنيت بل لا يتخيلون حتى وجودها، و هذا يعتبر عائقا يحول دون انتشار التجارة الإلكترونية.

ــ انتشار الأمية بالمعنى الحديث، حيث أن مصطلح الأمية في التعاريف الحديثة يعني لا يحسن استخدام الحاسوب ، ذلك أن فئة واسعة من المتعلمين لم يسبق لهم أن جلسوا أمام حاسوب و تعاملوا معه. و بالتالي فلا نتخيل أنهم يستطيعون ممارسة تجارتهم عبر الانترنيت الذي يرتكز على استخدام الحاسوب.

ارتفاع تكلفة الحصول على حاسوب، و هذا أيضا يحول دون انتشار هذه التجارة التي تتطلب حاسوبا في المرتبة الأولى و بالتالي فانتشار استخدام الحواسيب مرتبط أيضا بضرورة التفكير في تكلفة الحصول عليه ، لا على المستوى الشخصي فقط و إنما على المستوى التجاري أيضا.

ــ ارتفاع تكلفة استخدام الانترنيت، ذلك أن تكاليف الاتصال العادي في بلادنا مستمرة في الارتفاع في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه، مما يحول دون انخفاض تكلفة الاتصال عن طريق الانترنيت.

ــ نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاقا اقتصادية أوسع، مما يجعل انتشارها يكون منعدماً في بلادنا.

ــ عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا للبلاد بالموضوع، فلا يعقل أن وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر حتى في إجراء استقصاء لمدى اهتمام الناس بهذا النوع من التجارة ، و التفكير في سبيل تقنينها أو الاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال.

ــ تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث وسائل و تقنيات الدفع الحديثة.

إلا انه ومع تسارع العولمة وسعي الجزائر إلى محاولة اللحاق بالركب اتجهت الدولة إلى وضع حزمة من التشريعات والقوانين التي تنظم التعاملات في هذا الاطار وعمدت الى تشكيل أرضية لبناء مجتمع المعلومات12 من خلال برنامج6 حاسوب لكل عائلة "أسرتك" الذي يسعى لتزويد 6 ملايين عائلة جزائرية بحواسب آلية مربوطة بالانترنيت من خلال التمويل البنكي، لكن هذه العملية لم تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المحددة، فتم الإعلان عن تخفيض أسعار الحواسب الآلية إلى 10 آلاف دينار وهذا سعر جد معقول بالنسبة للعائلات الجزائرية مع تخفيض أسعار الانترنيت بنسبة 50 بالمائة كما أن الانترنيت في الليل ويومي الخميس والجمعة مجاني مما ساعد على ارتفاع عدد مستعملي الانترنيت الجزائريين من 100 ألف مستعمل في عام 2000 إلى أكثر من 8 مستعمل في عام 2010، وإتقان استعمال الانترنيت هو أول الطريق نحو استعمال التجارة الالكترونية التي يتوقع أن تفوق قيمتها حجم التجارة التقليدية في آفاق عام 2013.

وبالنسبة لآليات الدفع الالكتروني فالجزائر تعرف تطورا متميزا في هذا الميدان فبريد الجزائر الذي قد وزع قبل نهاية 2009 قرابة 4 ملايين بطاقة دفع الكتروني إلى جانب العديد من البنوك العمومية والخاصة التي تشارك في هذه العملية والتي قامت بتوزيع آلاف البطاقات الالكترونية على زبائنها، غير أن بطاقات الدفع الالكترونية تختلف تماما عن بطاقات الائتمان هذه الأخيرة عبارة عن قروض محددة بنقطة استدلالية حسب مداخيل كل زبون ويمكن للزبون أن يستعملها حتى ولو لم يكن في حسابه البنكي فلس واحد بينما بطاقات الدفع الالكترونية فهي مربوطة بالحساب البنكي للزبون، كما أنها محددة بمبلغ زهيد لا يتجاوز 5000 دينار شهريا كأقصى حد يمكن للزبون أن يسحب أمواله من الشباك الالكتروني، ولكن في بعض المناطق النائية تم فرض سحب أجور المتقاعدين بالبطاقة الالكترونية رغم أنه لا يوجد أي قانون يفرض ذلك، كما أن أجور المتقاعدين تتجاوز الحد الأقصى للسحب، مما يعني أن بريد الجزائر ورغم توزيعه لعدد معتبر من بطاقات الدفع الالكتروني إلا أنه لم يتمكن من إقناع

الكثير من الجزائريين خاصة من كبار السن باستعمال البطاقة البنكية نظرا لعدم الثقة في هذه الآلية الجديدة للدفع والعمولة المرتفعة التي تقتطع من حساب الزبون عند كل عملية مالية والتي تفوق نظيرتها العادية.

كما أن آليات الدفع تطورت كثيرا في المطارات والفنادق الكبرى خاصة بالعاصمة فبإمكان صاحب حساب بنكي بالعملة الصعبة في بنك القرض الشعبي الجزائري أن يحصل على بطاقة ائتمان عالمية ماستر كارد أو فيزا كارد شريطة أن لا يقل حسابه البنكي عن 1500 أورو، كما أنه بإمكان المغتربين الجزائريين والسياح الأجانب الذين يأتون للجزائر استعمال بطاقات الائتمان لديهم بسهولة في المطار وفي الفنادق الكبرى.كما أعلنت جوجل أدسنس على مدونتها الرسمية عن إتاحة خيار الدفع عن طريق الويسترن يونيون للجزائريين كأحد طرق الدفع الأساسية لأرباح ادسنس.وبذلك تنضم الجزائر كسابع دولة عربية بعد مصر، لبنان،المغرب، السعودية، تونس والإمارات أملين أن تقوم أدسنس بضم كافة الدول العربية لاحقا، لما سيساهم فيه ذلك من اقبال نسبة أكبر أصحاب المواقع والمواقع والمدونات على الاشتراك بخدمة أسندس لسهولة صرف الارباح في هذه الحالة عن طريق الويستيرن يونيون13.

لقد قررت الحكومة الجزائرية إلزام المتعاملين الاقتصاديين باستخدام وسائل الدفع الحديثة المعتمدة لدى البنوك والمؤسسات المالية في كل عمليات بيع أو شراء يتجاوز مبلغها 50 مليون سنتيم، إذ سيمنع منعا باتا التعامل نقدا بين الأشخاص في حال تجاوزت قيمة العمليات التجارية أو غيرها 500 ألف دينار، وذلك بداية من جانفي ...2011،وذلك لمحاربة تبييض الأموال والتهريب الجبائي والتقليص من حدة السوق الموازية، وفي حال مخالفة الإجراء يتعرض المخالف الى عقوبات مشددة، ودفع غرامات مالية تتراوح بين 5 ملايين الى 50 مليون سنتيم، دون ان يحول ذلك بالإخلال بتسليط عقوبات أشدّ14.وتطبيقا لهذه الاجراءات فقد حدد المرسوم وسائل الدفع وهي الصك والتحويل وبطاقة الدفع والإقتطاع والسفتجة وسند لأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى، ويتعين في هذا السياق على الإدارات العمومية والهيئات العمومية والمؤسسات التي تسير خدمة عامة وكذا المتعاملين العموميين والخواص قبول تسوية التبادلات والفاتورات والديون بوسائل الدفع الكتابية، وذلك تطبيقا للمادة القائلة بأنه يجب أن يتم كل دفع يتجاوز مبلغ 500 ألف دينار بواسطة وسائل الدفع التي ذكرتها. ومعلوم أن وزارة المالية سبق لها وأن حاولت اعتماد إلزامية الدفع عبر وسائل الدفع البنكية والمالية، وحظر التعاملات النقدية، أي الدفع بواسطة مبالغ مالية سائلة لكل عملية تتجاوز قيمتها 5 ملايين سنتيم، وهو الإجراء الذي اصطدم بالواقع وحال دون دخوله حيز التطبيقي15 .وبدأ يتسع هذا النشاط تبعا لازدياد أهمية البنوك في استعمالها لوسائل الدفع هذه وأتسع مجال نشاطها وتعددت خدماتها، ويصبح من الأهمية بمكان إبراز الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وفي تطور الدول وتقدمها اقتصاديا واجتماعيا.

الخاتمة:

تلعب أدوات الدفع الالكتروني الحديثة دورا أساسيا في بعث التنمية الاقتصادية من خلال توفير وسائل للدفع الآمن والسريع من أجل تسوية المدفوعات الدولية بين المتعاملين الاقتصاديين في إطار التجارة الالكترونية التي تعتبر اليوم من الموضوعات الهامة في التبادل التجاري الدولي،لذا تعمد مختلف الدول خاصة النامية منها الى محاولة وضع الأطر والقوانين التي تحكم هذه التجارة من أجل الاستفادة من مختلف الامتيازات التي توفرها سواء على مستوى المؤسسات أو حتى على مستوى الأشخاص. ولقد مكننا هذا البحث من الوصول إلى بعض النتائج التي نراها حلا للإشكال الذي طرحناه في المقدمة العامة والمتمثل في "أين تبرز أهمية وسائل الدفع الالكتروني في دفع وترقية التجارة الالكترونية؟وكيف تستطيع الجزائر التفاعل مع هذه الآليات الجديدة من أجل الانخراط في الاقتصاد الافتراضي؟".هذه النتائج تتمثل في:

ــ التوعية بضرورة تنمية الوعي القومي حول وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة واستعمالها في عمليات شراء البضائع أو استيفاء الخدمات أو سداد الديون عبر شبكة الإنترنت.

ــ بيان الحلول القانونية لهذه للمشاكل الناتجة عن وسائل الدفع الالكتروني الحديثة وكيفية التعامل مع هذه المشاكل ومعالجتها.

ــ ضرورة اعتماد الحكومات والمصارف حالياً في الدول النامية وخاصة في الجزائر على التقنيات الحديثة لتسهيل إجراءات الدفع على المتعاملين وإتمامها بكفاءة أكبر.

ــ المساهمة الفعالة في إيجاد ترسانة قانونية تتلاءم وطبيعة التجارة الالكترونية لبعث الثقة في التعامل بهذا المولود الجديد.

الهوامش والمراجع

1ــ بوعزيز عبد الرزاق، محاضرات في مقياس تمويل التجارة الخارجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة(LMD)تخصص مالية وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية.

2ــ أحمد بوراس، تمويل المنشئات الاقتصادية، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع،2008.

3ــ علي عباس، إدارة الاعمال الدولية،الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،2003.

4ــ حازم نعيم الصمادي، المسؤولية المصرفية الالكترونية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص30.

5ــ نفس المرجع السابق.

6ــ عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الكتاب الأول النظام القانوني للحكومة الالكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2003، ص ص423-426.

7ــ علي عباس، نفس المرجع السابق.

8ــ رباعي أمينة، التجارة الالكترونية وأفاق تطورها فيu البلدان العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرــ جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2004-2005.

9ــ عثمان أبو حرب الاقتصاد الدولي، الاردن ــ عمان، دار أسامة للنشر،الطبعة الاولى،2008.

10ــ نفس المرجع السابق.

11ــ رزيق كمال وفارس مسدور،التجارة الالكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة.

12ــ رباعي أمينة، نفس المرجع السابق.

13ــ مقال بعنوان: **الويستيرن يونيون الآن متاح كأحد وسائل الدفع فى الجزائر، من الموقع** .http://adsense-plan.blogspot.com/2010/10/blog-post_08.html

14ــ مقال بعنوان: **وسائل دفع حديثة للتعاملات المالية . من الموقع** http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=817514

15ــ نفس المرجع السابق.